أبعاد التدخل الإيراني في القرن الإفريقي والبحر الأحمر (2005 - 2024م)

د. بهجة بشير ادم موسى

أستاذ مشارك – كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية
جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص:

جاءت الدراسة بعنوان أبعاد التدخل الإيراني في القرن الإفريقي و البحر الأحمر في الفترة من 2005 – 2024م وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الأتي ماهي الأدوات والوسائل التي اعتمدت عليها طهران لتحقيق أهدافها وتوسيع دورها الإقليمي في القرن الإفريقي البحر الأحمر وهدفت الدراسة إلى الأتي معرفة الدور الإقليمي الإيراني في القرن الإفريفي والبحر الأحمر كذلك تبيان التوجهات الإيرانية تجاة دول المنطقة والأدوات المساعدة في ذلك وكما والتعرف على أبرز التأثيرات المصاحبة للتدخل الإيراني وصناع القرار السياسي ، نظراً لدور إيران في التأثير على صناعة القرار في الإقليم وتمثلت أهم فروض الدراسة في تسعى إيران أن تصبح صاحبة الدور الإقليمي الأكبر في المنطقة وإستخدم الباحث عدد من مناهج الدراسة أهمها المنهج التاريخي ، ومنهج دراسة النظم وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج اهمها أظهرت تهديدات الحوثيين وانقطاع الكابلات في البحر الأحمر نقاط الضعف في المجال البحري وأمنه، وهو ما يتطلب إعادة تقييم جهود الأمن البحري الإفريقي كذلك الجهود الإيرانية الدبلوماسية لا تزال مقيدة بعوامل عديدة: أولها عدم امتلاك إيران للموارد التي تضاهي التأثير الاقتصادي والدبلوماسي والإنساني للقوى الكبرى في دول شرق إفريقيا وتمثلت أهم نتائج الدراسة في الأتي استخدام الموانئ البحرية يجب ان يكون ضمن إستراتيجية دول القرن الإفريقي والبحر الأحمر للحفاظ على الأمن في المنطقة كما انه لابد من تحقيق الإستقرار السياسي بين دول المنطقة حيث لاتستفيد إيران من اتساع الخلاف بين العديد من قادة تلك الدول .

الكلمات المفتاحية: التدخل الإيراني، القرن الافريقي، البحر الأحمر، الموقع الإستراتيجي الجيولوتيكي، أساليب وأشكال التدخل،

Dimensions of Iranian Intervention in the Horn of Africa and the Red Sea (2005 – 2025AD)

Dr. Bhaga Basher Adam

Abstract:

The study was entitled “Dimensions of Iranian Intervention in the Horn of Africa and the Red Sea in the Period from 2005 to 2024 AD.” The study’s problem was represented in the following main question: What are the tools and means that Tehran relied on to achieve its goals

and expand its regional role in the Horn of Africa and the Red Sea? The study aimed to: Know the Iranian regional role in the Horn of Africa and the Red Sea, as well as clarify Iranian orientations towards the countries of the region and the tools that help in that. And also to identify the most prominent effects accompanying the Iranian intervention and political decision-makers, given Iran's role in influencing decision-making in the region. The most important assumptions of the study were that Iran seeks to become the owner of the largest regional role in the region. The researcher used a number of study methods, the most important of which are the historical method and the method of studying systems. The study reached a number of conclusions, the most important of which is that the Houthi threats and the cable cuts in the Red Sea revealed weaknesses in the maritime domain and its security, which requires a re-evaluation of African maritime security efforts. Likewise, Iranian diplomatic efforts are still constrained by several factors: the first of which is Iran's lack of resources that match the economic, diplomatic, and humanitarian influence of the major powers in East African countries. The most important results of the study were the following: The use of seaports must be part of the strategy of the countries of the Horn of Africa and the Red Sea to maintain security in the region. Political stability must also be achieved among the countries of the region, as Iran does not benefit from the widening dispute between many of the leaders of those countries.

Key words: Iranian intervention in the Horn of Africa and Red Sea, strategic geopolitical location, methods and forms of intervention

المقدمة :

أبـدت إيـران اهتمامـاً كبـيراً بمنطقـة شرق إفريقيـا، لا سـيما القـرن الإفريقـي والبحـر الأحمـر، وتحديـداً بعـد وصـول الرئيـس أحمـدي نجـاد إلى سُـدّة الحكـم في عـام 2005. وتهـدف مـن ذلـك التوجُّـه إلى تحقيـق العديـد مـن الأهـداف المتداخلـة والمتشـابكة، مسـتخدمة في ذلـك الآليـات المتكاملـة لتحقيـق هـذه الأهـداف، وفي مقدمتهـا مـا يُسـمَّى بــ «القـوة الناعمـة»، في محاولـة لإمتـلاك أوراق جديـدة لكسـب المزيـد مـن التأييـد الـدولي لمواقفهـا، لا سـيما أحقيتهـا في امتـلاك تكنولوجيـا نوويـة سـلمية، وإرســال رســالة إلى الدوائـر الغربيـة تحديـداً، مفادهـا أن لديهـا القـدرة عـلى الانفتـاح لتغيـير الصـورة النمطيـة عنهـا، والتـي تصفهـا دائمـاً بالتشـدُّد.وبذلك أضحـت منطقـة القـرن الإفريقـي والبحـر الأحمـر سـاحة كبـيرة للتنافـس بـين إيـران والقـوى الإقليميـة، لا سـيما إسرائيـل. وهـو مـا دفـع العديـد مـن المراقبين والخـبراء إلى

الجزم بأن البحر الأحمر مرشح في المرحلة المقبلة ليكون ساحة جديدة لمواجهات مسلحة إقليمية دولية، على خلفية الحراك الإيراني غير المسبوق لفتح جبهات جديدة في القرن الإفريقي عَبْر دعم الجماعات الأصولية المتطرفة في الصومال، وقوات الحوثيين في اليمن، وشن هجمات باتجاه إسرائيل، واستهداف السفن التجارية والعسكرية منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 بالتزامن مع الحرب الإسرائيلية في غزة، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً لأمن منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وربما تزداد وتيرتها في المستقبل المنظور.

مشكلة الدراسة:

تمحورت مشكلة الدراسة حول أبعاد التدخل الإيراني في البحر الأحمر مع بيان أبعاد هذا التدخل على السياسة التي تنتهجها إيران تجاه المنطقة، وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ماهي الأدوات والوسائل التي اعتمدت عليها طهران لتحقيق أهدافها وتوسيع دورها الإقليمي في القرن الإفريقي البحر الأحمر؟

أهداف الدراسة:

التعرف على جغرافيا البحر الاحمر وأهميته

التعرف على الأبعاد النظرية لمفهوم التدخل وماهيته

أيضا الوقوف على الدور الإقليمي الإيراني في القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

تبيان التوجهات الإيرانية تجاة دول المنطقة والأدوات المساعدة في ذلك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة انه من خلالها يمكن معرفة أبعاد التدخل الإيراني وكيف أثر على دول المنطقة بشكل خاص، والتعرف على أبرز التأثيرات المصاحبة للتدخل الإيراني وصناع القرار السياسي، نظراً لدور إيران في التأثير على صناعة القرار في الإقليم .

فروض الدراسة:

1. تسعى إيران أن تصبح صاحبة الدور الإقليمي الأكبر في المنطقة
2. الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية سبباً لتدخلات إيران .
3. التواجد الإيراني سيزداد في المستقبل.

منهجية الدراسة:

إتبع الباحث عدد من المناهج العلمية لدراسة الظاهرة

المنهج التاريخي ، التحليلي الوصفي ، ومنهج دراسة النظم .

أدوات الدراسة :

استخدم الباحث المراجع العربية والمترجمة والشبكات الدولية للإنترنت والإصدارات الدولية والصحف والمجلات لجمع المعلومات .

حدود البحث:

الحدود المكانية: تعتمد من الناحية الجغرافية على دولة إيران في منطقة الشرق الأوسط بالإسقاط على منطقة البحر الأحمر.

مصطلحات الدراسة:

تعريف النفوذ: هو تأثير الدولة في النسق الدولي وقدرتها على تغيير سلوك الدول الأخرى، فالنفوذ هو هدف أو غاية، كما لا يمكن أن يتبلور دور دولة ما في منطقة ما دون وجود نفوذ لها في تلك المنطقة، وكذلك لا يمكن أن يحقق الدور دون توفر قدرة الدولة على تغيير سلوكيات، وهو ما يعني القوة الفعلية أو النفوذ.[1]

أبرز رشوان في هذا التعريف خاصية مهمة للنفوذ بأنه قوة غير نظامية، بمعنى أن السلطة الرسمية في الدولة لا تستخدم القوة النظامية في تحقيق نفوذها في الدولة المستهدفة، إن الهيمنة هي الغاية والهدف من النفوذ، كما أن للنفوذ أشكال منها التحكم والسيطرة والنفوذ الظاهري والضمني.[2]

مفهوم الإقليم :

لغوياً : هو أي مساحة من الأرض يتم تحديدها وفق معايير قياسية أظهرت تجانسها وتمتلك خاصية التجاذب والالتئام التي جاءت من العلاقات المتطابقة ومن الظواهر المرتبطة مع بعضها البعض .

مصطلح النظام الإقليمي:

فمصطلح النظام الإقليمي كمصطلح حديث في العلاقات الدولية يتكون من كلمتين نظام System وتعني مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات وتعد بمثابة مرتكزات وتتميز العلاقات بين الوحدات بإمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي". وقد عرفه تشارلز ماكليلاند – Charles Maclellen على أنّه: " بنية لها عناصر مرتبطة و متفاعلة مع بعضها البعض و لها حدود تفصلها عن بيئتها و محيطها"

المحور الأول: جغرافيا البحر الأحمر:

البحر الأحمر: شريط مائي بحري يفصل بين الجزيرة العربية وشرق أفريقيا، ويتمتع بموقع إستراتيجي مميز، حيث يصل بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويربط المحيط الهندي وخليج عدن وبحر العرب بالبحر الأبيض المتوسط. وللبحر الأحمر أهمية اقتصادية وعسكرية وأمنية، إذ يمر عبره أحد أكثر طرق الملاحة البحرية الدولية حيوية في العالم، وتعتبر الدول المشاطئة له من أهم المراكز العالمية لإنتاج الموارد الطاقوية، وتمثل مضائقه وجزره نقاطا إستراتيجية أمنية، مما جعله موضع صراع إقليمي ومحل تنافس بين القوى العالمية الكبرى، ومركزا لاحتشاد القواعد العسكرية الأجنبية.

الموقع والجغرافيا:

يقع البحر الأحمر بين الجزيرة العربية شرقا وأفريقيا غربا، وهو عبارة عن أخدود مائي متطاول ضيق، يمتد بانحناء نحو الغرب من خليج عدن جنوبا إلى جزيرة سيناء شمالا، ومن هناك يتفرع عنه خليجان، هما: خليج العقبة شرقا وخليج السويس غربا، وتفصل بينهما شبه جزيرة سيناء . وتطل عليه 8 دول: اليمن والسعودية من جهة الشرق، والأردن وفلسطين المحتلة وشبه جزيرة سيناء المصرية من الشمال. ومصر والسودان وإريتريا، وجيبوتي من الغرب.

وتمتلك السعودية أطول ساحل على البحر الأحمر، تليها مصر ثم إريتريا والسودان ثم اليمن، وأخيرا جيبوتي، أما فلسطين المحتلة والأردن فشواطئهما قصيرة جدا، وتقع أقصى شمال خليج العقبة.[3] وتقدر مساحة سطحه ما بين 438 و450 ألف كيلومتر مربع، ويمتاز بضحالة نسبية عند طرفيه، ويزداد عمقا في الوسط، حيث تصل أعمق نقطة فيه إلى ما يقارب 3 آلاف متر، في حين يبلغ متوسط عمقه ما يقارب 500 متر. ويبلغ طوله من جنوب السويس إلى مضيق باب المندب حوالي 1930 كيلومترا.

يختلف عرضه بحسب المكان، فهو يتخذ شكلا غير منتظم، يتسع ويضيق بشكل متتال في مواضع عدة، ويضيق أكثر في اتجاهي الشمال والجنوب، ويبلغ اتساعه في الجزء الشمالي نحو 180 ألف كيلومتر، ويقع أقصى مدى له عند خط العرض 16، حيث يبلغ حوالي 370 ألف كيلومتر، ثم يأخذ بالتناقص كلما اتجهنا جنوبا، ليصل إلى أضيق نقطة له (ضمن كتلته الرئيسية دون اعتبار خليجيه) في مضيق باب المندب، ويبلغ عرضه عندئذ نحو 30 كيلومترا.

المضائق:

يشتمل البحر الأحمر على 3 مضائق طبيعية، هي:

مضيق باب المندب: يقع جنوب البحر الأحمر، ويعتبر المنفذ الوحيد الذي يتحكم بمدخله الجنوبي، ويربطه بخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي.

مضيق تيران: يقع في شمال البحر الأحمر من الجهة الشرقية، ويعتبر المدخل الرئيسي لخليج العقبة، ويحظى بأهمية خاصة بسبب ارتباطه بالصراع العربي الإسرائيلي، حيث يعتبر المدخل إلى ميناء إيلات الإسرائيلي.

مضيق جوبال: يقع شمال البحر الأحمر باتجاه الغرب، ويعتبر بوابته إلى خليج السويس.[4]

جزر البحر الأحمر :

يضم البحر الأحمر نحو 1496 جزيرة، ومعظمها شعاب مرجانية، وفي الغالب صغيرة الحجم وغير مأهولة بالسكان، وتتبع هذه الجزر الدول المشاطئة للبحر، وأهمها:

جزر السعودية: تبلغ 1150 جزيرة، بعضها مأهول بالسكان، مثل فرسان والمجيد وأبو غنيم وديسان، وأكبرها جزيرتا فرسان والمجيد.

جزر اليمن: تصل إلى 152 جزيرة، وتقع جنوب البحر الأحمر، ويتمتع جملة منها بموقع إستراتيجي على مضيق باب المندب بما يتيح لها الإشراف على الممر الملاحي، وأشهرها ميون (بريم) وجبل الطير وزقر وحنيش وجزر الزبير.

جزر مصر: تبلغ 26 جزيرة، وتقع معظمها قريبا من مدخل خليجي العقبة والسويس، ولبعضها أهمية أمنية وعسكرية، وتتحكم بممرات الملاحة، وأهمها مجموعة جزر جوبال وجزيرتا طويلة وشدوان.

جزر السودان: وهي نحو 36 جزيرة، وأهمها مجموعة جزر سواكن. [5]

يتمتع البحر الأحمر بأهمية جيوإستراتيجية فريدة، إذ يقع في قلب العالم، ويربط بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويصل بين المحيط الهندي وبحر العرب جنوبا، والبحر الأبيض المتوسط في الشمال.

كما يشتمل هذا البحر على نقاط إستراتيجية عديدة، منها قناة السويس التي تعتبر المدخل الشمالي للبحر الأحمر، ونقطة التقائه بالبحر المتوسط. وكذلك مضيق باب المندب الذي يعد البوابة الجنوبية للبحر، والرابط بينه وبين خليج عدن والمحيط الهندي. ويعد المعبران ممرين إستراتيجيين متلازمين، كوّنا البعد الجيوإستراتيجي للبحر الأحمر، حيث ظهرا للوجود بارتباطهما بخط الملاحة الأقصر والأقل تكلفة بين شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا، وأصبح شريانا ملاحيا دوليا رئيسيا، وواحدا من أكثر الطرق التجارية حيوية في العالم، تمر عبره مليارات الدولارات من السلع والإمدادات المتداولة كل عام. ويحتوي البحر الأحمر كذلك على عدد كبير من الجزر الإستراتيجية التي تتحكم بحركة الملاحة التجارية، أو تشكل نقاطا أمنية على طول البحر الأحمر، ومنها: جزيرة بريم، الواقعة في مدخل مضيق باب المندب، وجزر تيران وصنافير وجوبال الواقعة على مدخل خليجي العقبة والسويس، وجزر حنيش ودهلك وحالب. ويتمتع البحر الأحمر بأهمية جيوسياسية، إذ تمتاز الدول المشاطئة بغناها بالموارد الطاقوية من النفط والغاز التي تجذب اهتماما دوليا، يتمثل في رغبة الدول، وخاصة الكبرى منها في حماية التدفق الطاقوي الضروري لتقدمها وصناعتها وأمنها القومي، وتأمين وصوله إليها. ويمثل البحر أهمية خاصة للوطن العربي، إذ يمتد ما يقارب 90 % من سواحله على أراض عربية، ويربط بين شقي العالم العربي في آسيا وأفريقيا، فهو يكاد يكون بحرا عربيا، ويزيد من أهميته كونه معبرا رئيسيا لتصدير نفط الخليج إلى الأسواق العالمية. ويعد البحر الأحمر المنفذ البحري الوحيد للأردن والسودان وإريتريا وجيبوتي، والمنفذ البحري الجنوبي لإسرائيل، وتحظى كل من اليمن وجيبوتي بمواقع إستراتيجية حساسة على مضيق باب المندب، الذي يتحكم بحركة الملاحة الرئيسية، وتتحكم مصر بقناة السويس.ويتمتع البحر الأحمر بأهمية عسكرية وأمنية، ويعتبر ممرا إستراتيجيا لحركة الأساطيل الحربية بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وأفريقيا، وصولا إلى الصين واليابان والمحيط الهادي.

ونظرا لهذه الأهمية المركبة، فقد أصبح البحر الأحمر محل صراع إقليمي، وحرصت القوى الكبرى على أن يكون لها موطئ قدم ومناطق نفوذ عسكرية وسياسية فيه، وغدا مركزا للقواعد العسكرية الأجنبية، وموضع احتشاد للقوات العسكرية الدولية.[6]

المحور الثاني: مفهوم التدخل والقوة الإقليمية:

تعريف التدخل الدولي:

نعنى بالتدخل الدولي الممارسات الخارجية التي تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، بينما يستخدم بعض المحللين هذا الوصف بالإشارة إلى التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.[7] ويظهر هنا الإختلاف بين المعنيين، إذ يشتمل المعنى الأول كل أنواع وأشكال التدخل (سياسية، اقتصادية، عسكرية) بينما يقتصر المعنى الأخير على التدخل عبر استخدام القوة (التدخل العسكري).

يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ العامة للقانون الدولي العام ويقصد به عدم تدخل دولة أو مجموعة من الدول في الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أو مجموعة أخرى من الدول، ويرتبط مبدأ عدم التدخل ارتباطاً وثيقاً بفكرة السيادة الوطنية للدولة، إضافة إلى أنه أثر من

آثار مبدأ السيادة، أي مترتب عليه ونتيجة له، وعليه فإن احترام سيادة الدولة واستقلالها يتطلب عدم التدخل في شؤونها الداخلية من قبل أي دولة أخرى أو منظمة من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وقد نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة ما يسوغ للأمم المتحدة أن التدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسألة لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق وتدبير القمع الوارد.[8]

مفهوم التدخل:

بدأ يظهر منذ فترة الإغريق، إلا أن الإختلاف في الحقب الزمنية والنظم الفكرية وأهواء الدول بين السياسيين والقانونيين والإختلاف، كذلك يرجع إلى الأيدلوجيات، فليس من السهل وضع تعريف محدد للتدخل، حيث ترجع الأصول التاريخية عامة إلى عصر الإغريق، حيث كانت بعض المدن تتدخل في شؤون بعضها من أجل المحافظة على توازن القوى، كذلك كان الرومان يتدخلون في شؤون الدول المجاورة لهم طمعاً في بسط نفوذهم على تلك الدول وسيطرتهم، وفي العصور الوسطى كان البابا والإمبراطور يتدخلان في شؤون الدول التابعة لها وكذلك الملوك في شؤون الأمراء الخاضعين لهم.[9]

يعد مفهوم التدخل مفهوماً قديماً استخدمته الدول الأوربية، التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وغيرها من الدول التاريخية حماية لحقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات الدينية، كما استعانت به بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية لحماية رعاياها في الخارج، وحماية مواطني الدولة محل التدخل.[10]

أسباب ودوافع التدخل في السياسة الدولية:

1. التدخل لأسباب إنسانية:

تختلف الدوافع من وراء التدخل لأسباب إنسانية حسب اختلاف وتفسير معنى الإنسان وتقييمهم لها، كما أن التدخل لأسباب إنسانية يتعدد بتعدد الكوارث والأزمات الإنسانية التي تعاني منها الدول، بالتالي أن تعرض دولة ما أو إقليم ما إلى حالة من الفوضى والإضطراب لا تستيطع الدولة السيطرة على هذا الإقليم يمكن أن تكون هذه الحالة الأولى من حالات التدخل الإنساني في شؤونها الداخلية، وفي هذه الحالة لا تكون لدى الدولة القدرة الكافية لحل أزمتها أو إنهاء حالة الفوضى والإضطراب التي تعانيها، ولا تكون لديها الوسائل المتوفرة لحماية النظام العام على إقليمها، وبالتالي لا تتمكن من استتباب الأمن والمحافظة على الرعايا الأجانب ويمكن أن تكون هذه هي الذريعة والأسباب التي تنتهزها الدول للتدخل، كما أن المنظمات الدولية قد تكون ليست لديها سلطات للتدخل بصفة مباشرة في الإقليم لحماية المدنيين مما يجعل الدول المعنية التي تتعرض مصالحها ورعاياها للمخاطر، التدخل لحماية رعاياها الموجودين في مناطق الإضطراب، وهذا التدخل ما يطلق عليه التدخل لأسباب إنسانية.[11]

2. التدخل لأسباب سياسية:

تتعدد أسباب التدخل السياسي من قبل الدول في شؤون دول أخرى بتعدد واختلاف أهداف الدول في السياسة الدولية، وبالتالي فإن التدخل لأسباب سياسية يمكن أن يكون تمويه أو

إدعاء لتبرير سياسات وأهداف أخرى خفية، فمثلاً قد تتدخل دولة ما في سياسة شؤون دولة أخرى نتيجة لإنقلاب عسكري فيها أو لإضطرابات سياسية (كما هو الحال عندما تدخلت أثيوبيا في الصومال لحماية الحكومة الصومالية ومحاربة المحاكم الإسلامية في أغسطس 2006م)، وكذلك يكون لعدم نزاهة انتخابات جرت في دولة ما، وتتدخل دولة أخرى لتغيير نتيجة الإنتخابات وتؤثر على مصالحها (تدخل الدول الأوربية وبعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية لتقويض حكومة حماس الإسلامية في فلسطين بعد فوزها في انتخابات فبراير 2006م التشريعية)، وبالتالي التدخل لأسباب يمكن أن يكون كغطاء لأهداف أخرى قد تكون أيديولوجية، اقتصادية، أو استراتيجية.

3. التدخل لأسباب اقتصادية:

أحياناً تتدخل دولة ما في شؤون دولة اخرى لأسباب اقتصادية وتحقيق لمصالحها الإقتصادية فيها، فعلى سبيل المثال نجد أن أسباب التدخل الأمريكي في منطقة الخليج العربي هو نتيجة لثراء المنطقة بالبترول، ومع تزايد أزمة الطاقة وندرتها أصبحت الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى تنظر إلى الخليج على أنه المنطقة التي يمكن أن تحل مشكلة الطاقة، فالمعلوم ان هذه المنطقة فيها أكبر مخزون احتياطي للنفط، حيث بلغ مخزون العراق من البترول (214 بليون برميل) وللأسباب الإقتصادية دوراً بارزاً في تدخل العراق في الكويت بسبب مطالبة الكويت للعراق بسداد الديون التي عليه، كما أن الإختلاف حول حقل الرميلة البترولية كان سبباً اقتصادياً زاد من فتيل الأزمة.

أساليب وأشكال التدخل:

أولاً: التدخل العسكري:

يعتمد التدخل العسكري بصورة مباشرة على القوة العسكرية والتي يقصد بها (قدرة الدولة على التأثير على الإدارة القومية وعلى سلوك الدول الأخرى، وذلك باستخدام الإكراه المسلح أو التهديد).[12] والتهديد المسلح يساوي إلى حد كبير القوة بالمعنى العسكري، وقد يأخذ التدخل العسكري شكل الإستخدام المحدود للقوة العسكرية كإنزال بعض القوات كنوع من استعراض القوة أو المظاهر البحرية كأسلوب للضغط أو التخويف، وقد يأخذ التدخل العسكري صورة إرسال عدد كبير من القوات المسلحة إما لتحقيق استقرار نظام سياسي ما ضد الثورات، او لمساعدة الثوار ضد السلطة القائمة، ويمكن أن يتم التدخل العسكري على فترة زمنية طويلة كما كان الحال فيفيتنام والذي بدأ بإرسال الولايات المتحدة خبراء عسكريين من أجل التدريب ثم استخدامهم في توجيه وإدارة بعض المساعدات العسكرية، ثم إرسال ما يزيد عن نصف مليون جندي للقيام بالعمليات العسكرية، وفي الغالب العام يرتبط وجود أزمة، ترسل على أثرها القوات العسكية وبسرعة حتى تتم مفاجأة النظام السياسي أو الثوار على حد سواء.[13] ومن امثلة التدخل المفاجئ لقلب نظام حكم (تدخل القوات السوفيتية والألمانية والبولندية والمجرية والبلغارية في تشيكوسلوفاكيا عام 1986م ضد الحكومة). وتعد الأسلحة بناء على ما سبق إحدى أدوات الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية وهي أكثر فعالية وتأثيراً من الأدوات الأخرى، وإن كانت الدولة تستخدم هذه الأدوات

جميعاً في آن واحد إذا لزم الأمر، ومع ذلك يمكن النظر إلى الأسلحة في حد ذاتها باعتبارها أدوات محايدة ويتدفق الأمر على استخدامها، ومحاولات الاستخدام نجدها قد تستخدم بغرض الدفاع عن الوطن وحرية المواطنة، كما تستخدم بغرض التخويف والإرهاب.[14]

ويمكن أخذ بعض الأمثلة لأنواع التدخل العسكري وتشمل:

1. التدخل الدفاعي: ومضمون التدخل الدفاعي هو إصرار دولة على عدم تغيير توازن القوة في اتجاه لا يلائم مصالحها إذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول، فهي تتدخل لإحباط هذا التغيير واسترجاع الوضع السياسي إلى ما كان عليه.

ومن أمثلة ذلك:

أ. تدخل الحلفاء في روسيا بين عامي 1918 – 1920م.

ب. تدخل بريطانيا في العراق عام 1914م لسحق ثورة رشيد عالي الكيلاني واستعادة حكومة نوري السعيد.

ج. تدخل القوى الأوربية الملكية في فرنسا بهدف التصدي للأفكار الثورية وإعادة أسوار البوربيوت لمبدأ الشرعية.

2. التدخل الهجومي: مضمون التدخل الهجومي هو العمل على اسقاط حكم معين وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى القائم في الإتجاه الذي يلائم مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل.

من أمثلة التدخل الهجومي:

أ. تدخل ألمانيا وإيطاليا لقلب نظام الحكم في أسبانيا أثناء الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936م.

ب. تدخل ألمانيا النازية بالطابور لخامس في الشؤون الداخلية لبعض الدول الأوربية.

ج. استخدام الإتحاد السوفيتي الشيوعية الدولية (الكومنثرون) في العشرينات من القرن الماضي لتغيير بعض الأنظمة السياسية وتحويلها إلى اشتراكية.

ثانياً: التدخل غير العسكري:

وهو ينقسم إلى عدة أنواع أهمها دبلوماسي – التدخل عبر النشاط السياسي السري – التدخل عبر النشاط الهادم.

1. التدخل الدبلوماسي: لاشك أن تصريح دبلوماسي يتعلق بالشؤون الداخلية لدولة ما يعد تدخل في شؤونها الداخلية، وتميل دائماً الدولة إلى التعليق على الأوضاع والتطورات السياسية لدول أخرى بعرض التأثير على تلك التطورت، ومن أمثلة ذلك (التدخل الأمريكي في اليونان 1949م بخصوص قوانين الإنتخابات والذي استجابت له الحكومة اليونانية على الرغم من أن دور السفير الأمريكي في أثينا في هذا الصدد يعد مخالفة صريحة لمبدأ عدم التدخل).[15]
2. التدخل عبر النشاط السري: كانت الدول في الماضي تلجأ إلى الرشاوي والمكافآت والهدايا بغرض كسب العلاقة ولاء الدبلوماسيين من أجل تحقيق أهدافها، وكان يتضمن النشاط

الأمريكي السري في الخارجي بمنح الرشاوي وتأييد النظام الهدام، واتبعت المنظمات الشيوعية نفس الأساليب، وتشمل تلك الأساليب الدعاية المغرضة باستخدام بعض الصحف المحلية لنشر ما تراه الدولة من قصص وروايات سياسية تؤيد من نفوذها السياسي باغتيال الموظفين والمسئولين من الحكومة والقيادات الحربية والصفوة الإقتصادية.[16]

3. التدخل عبر النشاط الهدام: ما يميز النشاط الهدام عن غيره من صور القلاقل السياية أنه منظم تدعمه وتوجهه دول اجنبية تستخدم لصالحها بعض العناصر التي يسهل التأثير عليها في المجتمع (تدخل الدعاية ضمن وسائل النشاط الهدام إلا إذا كانت تتصل بصورة منظمة بحملة مكثفة لتشجيع إحدى الجماعات للوصول إلى السلطة، ينظر الإتحاد السوفيتي أيضاً إلى الثورات التي يؤيدها الغرب أنها تشكل نظاماً هداماً، ويتم النشاط الهدام بمحاولة استقطاب العناصر المتمردة أو غير الراضية عن الحكم للدولة.[17]

المحور الثالث: الجيوبولتيكية كإطار لتحديد قوة إيران:

1. الموقع الجغرافي لإيران:

تهدف الجيوبولوتيكية إلى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي وتأثيره في سياسة الدولة وقوتها والدور الذي تمارسه في الوسط الإقليمي والدولي، وهو الذي يحدد المجال الحيوي لسياسة الدولة وطبيعة التهديدات الموجهة لأمن الدولة.

جمهورية إيران دولة في الشرق الأوسط تقع في الجنوب الغربي لقارة آسيا، وتبلغ مساحتها 1.648.195 كيلومتر مكعب، تمتد بين دائرتي عرض (25/40)° شمال خط الإستواء، وبين خطي طول (44-63)° شرق خط جرينتش، لهذا الإمتداد أثر في تنوع الأقاليم المناخية والتباين في توزيع السكان ونشاطهم الإقتصادي وتتمتع بإطلالتها على أهم المسطحات المائية.[18]

الموقع بالنسبة لكتل اليابسة والماء:

تعد دراسته أكثر أهمية من دراسة الموقع الفلكي لأنها تظهر ما إن كانت الدولة تتمتع بموقع داخلي أي محرومة من الوجود والوجهات البحرية التي تطل بها على العالم، أم انها تتمتع بموقع بحري، تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطاً قوياً بموقعها الجغرافي، وتبلغ مساحتها 1648000 كلم مربع، وتتمتع إيران بإطلالها على أهم ثلاثة مسطحات مائية هي:

1. الخليج العربي في الجنوب الغربي.
2. البحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب.
3. بحر قزوين في الشمال.

ويبلغ مجموع سواحل إيران البحرية 2524 وبنسبة 66.32% من مجموع الحدود الكلية البالغة 4025 كلم، وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي 1180 كلم وبنسبة 75.46% من مجموع السواحل البحرية وعلى خليج عمان وبحر العرب.[19]

الموقع الإستراتيجي الجيولوتيكي:
الأهمية الجيوبولتكية:

إن السواحل الإيرانية المطلة على خليج عمان والخليج العربي غير اعتيادية في إعطاء إيران وزناً جيوبولتيكي مميز، وذلك لأنها في مقدمة العوامل التي تساعد الدولة في بناء قوتها الخاصة، إذا ما علمنا أن للخليجيين خليج عمان والخليج العربي أهمية في ربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، في نظرية (الفرد ماهان) عن دور القوى البحرية بحيث أصبحت تشكل قوة يحسب لها حسابها في الميزان الإستراتيجي في المنطقة، تتصف السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربي بعمق مياهها مما ينعكس إيجاباً على الساحل الغربي للخليج العربي من حيث المراسي والأعماق، إذ توجد على الساحل الإيراني 18 ميناء إلا أن اهم هذه الموانئ هي ميناء (بندر عباس) و(بوشهر) حيث يمر منها ما يقارب 90% من صادرات إيران وارداتها.

تمتلك إيران موقعاً مهماً عبر مختلف الأزمنة التاريخية إلا أنها حلقة وصل بين الشرق والغرب وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمين بين الشرق وحوض البحر المتوسط، لذلك سميت بمفتاح الشرق، ساعد ذلك في إتاحة الفرصة أمامها للإتصال بمختلف الدول وتحتل إيران موقعاً هاماً من عدة زوايا.

الأولى: إطلالها على منطقة الخليج العربي الذي يقول عنه الخبراء أنه لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها لكان هنالك سبب للقول بأن مركزها هو الخليج العربي، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية وما من نقطة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره. (20)

الثانية: تقع إيران في قلب المنطقة التي يطلق عليها حافة اليابسة والذي طرح نظريته (نيقولاي سبيكمان) والذي اعتبر السيطرة عليها تسيطر على (أورواسيا) وبالتالي يسيطر على العالم، ويلاحظ أن حافة اليابس هي حواف الأركان وهي العالم الإسلامي وتسميه الولايات المتحدة الشرق أوسطية والذي لا زال يشكل السيطرة عليه نقطة السيطرة على العالم.

الثالثة: تقترب إيران من نقطة الإرتكاز الجغرافي، حيث يعتبر الجغرافي البريطاني هو اول من نبه على أهميتها في محاضراته الجغرافية في المملكة البريطانية في يناير 1904م، لقد وضع أصبعه على شرق أوربا نقطة الإرتكاز الجغرافي والتي أطلق عليها عام 1919م قلب اليابس في أوروآسيا التي كان الإتحاد السوفيتي يسيطر عليها، وطرح نظريته المشهورة التي أثرت على الفكر الإستراتيجي في أوروبا وأمريكا خلال القرن العشرين وحتى الآن، لأنها الطرق الحيوية في الإستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت ولا سيما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م مما حدا بإيران على زيادة توجهها صوب الخليج العربي الذي يتمتع بأهمية اقتصادية واستراتيجية تتزايد يومياً بعد يوم على خريطة الإهتمامات الدولية، وهذا ما عبر عنه بعض الكتاب مامن مكان في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية.

قد جعلت هذه المعطيات التي يتمتع بها موقع إيران يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى، فقد قسمت إيران عام 1907م على ثلاثة مناطق:

الأولى: منطقة نفوذ بريطانيا في الجنوب.

الثانية: منطقة نفوذ روسية في الشمال.

الثالثة: منطقة وسط الوسط وتبقى كمنطقة عازلة.[21]

المحور الرابع : توجهات إيران تجاه البحر الأحمر والقرن الإفريقي

أولاً : أهمية البحر الأحمر بالنسبة لإيران: [22]

منذ قيام الثورة الإيرانية 1979 لم يكن هناك نشاط بحري إيراني مؤكد في البحر الأحمر، على الرغم من الحديث أنها دعمت جماعة مسلحة لزرع ما يقرب من 200 لغم بحري في البحر الأحمر ع ام 1984م ، لكن في مطلع 2011 أعلنت البحرية الإيرانية أنها ستدخل للمرة الأولى إلى البحر الأحمر بارسال سفن إلى سوريا. وبعد أشهر أعلنت أن غواصة تابعة للبحرية الإيرانية قطعت المياه الدولية عبر البحر الأحمر في دورية استمرت 68 يوماً بصناعة محلية.

مع ذلك فإن أهمية البحر الأحمر بالنسبة لإيران من العصور القديمة عندما بسطت الإمبراطورية الأخمينية نفوذها على طول شواطئه واستمرت من العصر الساساني إلى العصر العربي مع قيام الإسلام ودفع الخلافة الأموية للنفوذ الفارسي في شبه جزيرة العرب إلى خارج البحر الأحمر. وتأتي أهمية البحر الأحمر بالنسبة لإيران مع نفوذها المتعاظم في المنطقة خاصة في أفريقيا، حيث تستفيد إيران من اتساع الخلاف بين العديد من قادة ما بعد الانقلابات في منطقة الساحل والدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا. وفي يوليو/تموز 2023 زار الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي أوغندا وزيمبابوي وكينيا مشيداً بمقاومة هذه الدول للاستعمار أما الدول التي لم يزرها مالي وبوركينا فاسو والنيجر فقد أشاد في سبتمبر/أيلول2023 بمقاومتها هذه الدول»للسياسات الأوروبية المهيمنة والاستعمار".[23]

ثانياً : المصالح والأدوات الإيرانية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر:

يكتسب القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية من كون دوله تطلّ على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية أخرى، ومن ثَمّ فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، لا سيما أن نحو 40% من تجارة النفط العالمية تعبر من مضيق باب المندب، كما أنها تُعَدّ ممراً مهماً لأيّ تحرُّكات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي.

لا تقتصر أهمية القرن الإفريقي على اعتبارات الموقع الإستراتيجي فحَسْبُ، وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، كالنفط، والذهب، والغاز الطبيعي، وامتلاكه احتياطات كبيرة من المعادن، التي تُستخدم في الصناعات الثقيلة والنووية، مثل: الكوبالت واليورانيوم. وتمتلك المنطقة ثروة مائية هائلة، وتمثل إثيوبيا المصدر الرئيسي لنهر النيل، بنحو 85%-80 من إيراداته، والذي يصل إجماله السنوي إلى 4,936 مليار م3. وتضم ثروة حيوانية هائلة، فتفوق أعداد الثروة الحيوانية في كل من السودان وإثيوبيا والصومال ربع مليار رأس.وقد حولت الأهمية الإستراتيجية المنطقة إلى مساحات

لتداخُل النفوذ الدولي والإقليمي، وتتسم مصالح القوى الإقليمية في المنطقة بالتشابك والتعقيد بين الأطراف المكونة للإقليم من ناحية، والقوى الدولية من ناحية أخرى، ولكنها تتجه في مجملها نحو تحفيز الصراع واستمراره، لا سيما في إثيوبيا والصومال والسودان.

ويُعَدّ الثالوث الإقليمي؛ إيران وتركيا وإسرائيل، على تنافُره، أكثر اتساقاً وفاعلية على صعيد دائرة القرن الإفريقي، لا سيما مع قدرة صانعي القرار في تلك القوى على إدارة خلافاتهم البَيْنيّة بنحو يقتضي عدم المساس بجوهر المصالح المشتركة، لكن هذا لا يعني ضمانة كاملة لتوجُّهات إيران التوسُّعية بشرق إفريقيا، لا سيما بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وتدشين تركيا قاعدتها العسكرية الأولى في الصومال مطلع عام 2016، وحضور إسرائيل وإيران عسكرياً بشكل لافت في إريتريا، بما قد يُنذِر باحتمالية تعارُض المصالح بين الأقطاب الثلاثة في المستقبل. وفي سياق هذا التنافُس، تُعَدّ منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي دائرة حركة مهمة للسياسة الخارجية الإيرانية التي تهدف لاتساع نطاق نفوذها، إذ توصلت إيران إلى أنها تستطيع تحقيق بعض المكاسب في تنافسها مع الغرب عن طريق الاصطفاف مع مجموعة واسعة من المنطقة، وذلك من أجل عدم عزلتها والتصويت ضدها في المنظمات الدولية، غدت إيران تتبنى عدداً من الأهداف والأدوار في سياستها الخارجية، لجهة الحفاظ على سيادتها، وتأمين أمنها في مواجهة التحديات الخارجية. وذلك من خلال زاويتين رئيسيتين، أولهما؛ اعتبار القرن الإفريقي المدخل الإستراتيجي للدائرة الإفريقية ذات الأهمية الكبرى على الصعيد الدولي على كافة الأصعدة. لذا تتبنى إيران ما يسمى بالجهاد البحري، ويعني انتهاج سياسات تُمكِّن الدولة من السيطرة أو الوجود القوي بالقرب من الممرات الملاحية، تحسُّباً لأي مواجهة عسكرية تهدد مصالحها من قِبَل القوى الغربية.[24]

أما ثانيهما؛ فالمنطقة تعتبر الفناء الخلفي للدائرتين الخليجية والشرق أوسطية اللتين تُعَدّان نطاق عمل المشروع الإيراني الطموح الرامي إلى «تقطيب» طهران إقليمياً، وتوسيع سياقات نفوذها في المنطقة، الأمر الذي يعني كلياً أن منطقة القرن الإفريقي هي نقطة ارتكاز للتمدُّد الإيراني في إفريقيا من جهة، وأداة تطويق الحزام العربي الخليجي المناوئ للإستراتيجية الإيرانية من جهة أخرى.

ثالثاً: مظاهر وأدوات التغلغل الإيراني في القرن الإفريقي والبحر الأحمر:

تعددت الأدوات التي تُنفِّذ من خلالها إيران سياساتها الخارجية تجاه منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، فكل نمط من الأنماط الفرعية له أدوات محددة تتناسب معه:

1. الأدوات السياسية، العون الإنمائي ودبلوماسية «القوة الناعمة»:

يدلل النشاط الدبلوماسي على أولوية القارة الإفريقية في الأجندة الإيرانية، إذ تملك طهران بعثات دبلوماسية في أكثر من 30 دولة إفريقية، ففي 13 تموز/ يوليو 2023 اختتم الرئيس الإيراني السابق إبراهيم رئيسي جولته التي شملت كينيا وأوغندا وزيمبابوي، والتي تُعَدّ تغييراً منهجياً في الدبلوماسية الإيرانية في إطار إستراتيجية «تنويع شركاء الأعمال»، وذلك من خلال فتح مسارات دبلوماسية من شأنها تخفيف حدة عزلتها الدولية إلى جانب تقليل تأثير العقوبات الاقتصادية.

غير أنه من الملاحَظ، أن التقدم الذي أحرزته إيران على الصعيد الدبلوماسي قد واجه عقبات لدى اكتشاف أن طهران ربما تعمل على استغلال دول منطقة القرن الإفريقي كنقاط عبور لصفقات الأسلحة. لذا عملت إيران على تسويق «النموذج الإيراني لإفريقيا» باعتماد دبلوماسية المساعدات التنموية التي تمثل تطبيقاً عملياً لمفهوم «القوة الناعمة»، ولا سيما في قطاع التكنولوجيا ومجالات الطاقة، مثل التنقيب عن النفط وتكريره، واستغلال الإمكانات البتروكيماوية والغاز، وتنمية القطاعات الزراعية والصحية وإقامة السدود والاستفادة من قدرة إيران في مجال الدفاع والاستخدامات العسكرية.[25]

ففي تنزانيا قامت إيران بافتتاحِ مكتبٍ لجهاد التعمير لتنفيذ عدد من المشروعات العمرانية ومركز تعليمي في منطقة سركا. وتم افتتاح بيت إيران للابتكار والتكنولوجيا (iHit) في كينيا في كانون الثاني/ يناير 2021، وقدمت إيران المساعدة في زيادة إنتاج النفط في ميناء مومباسا. أما في حزيران/ يونيو فقد بدأ «مكتب متخصص لتصدير منتجات التكنولوجيا الحيوية الإيرانية» بالعمل في أوغندا، وبدأ إنشاء سدين على النيل ومحطات لتوليد الكهرباء باستخدام المساقط المائية. وقامت بإعادة الإعمار والمساعدة في تطوير قطاع الصحة، مثل تشييد مستشفى كينشاسا في الكونغو الديمقراطية .

2. الأدوات الاقتصادية، ودبلوماسية النفط ودعم العلاقات التجارية:

يُعَدّ عَقْد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإيراني الإفريقي في نيسان/ إبريل 2024 ذا دلالة واضحة على إرادة الأطراف تطوير العلاقات الاقتصادية في مجالات الطاقة والزراعة والتقنيات الهندسية والعسكرية. ويُقدَّر حجم التجارة السنوية بين الجانبين بنحو 2,54 مليون طن بقيمة 1,27 مليار دولار. وفي عام 2022 بلغ حجم الصادرات الإيرانية إلى الدول الإفريقية نحو 2,452 مليون طن من السلع بقيمة 1,183 مليار دولار، فيما بلغ حجم الواردات الإيرانية من دول القارة 92,898 مليون طن من السلع، بقيمة 95,316 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة نسبتها 59% عن عام 2021 .[26]

وقد أبرم الرئيس رئيسي عدداً من الاتفاقيات التجارية الاقتصادية خلال زيارته الإفريقية في 13 تموز/ يوليو 2023، إذ تم توقيع 5 اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهُم مع كينيا في مجالات الاتصالات والثقافة والاقتصاد والتعليم المهني والطب البيطري ومصايد الأسماك، والاتفاق على بناء مصنع لتجميع السيارات، والإعلان عن نسختين لطائرة مسيَّرة إيرانية تُستخدمان في المجال الزراعي.

أما في أوغندا، شددت طهران وكامبالا على تعزيز التعاون في مجال الطاقة والنفط، حيث تخطط طهران لمشروع بناء مصفاة لتكرير النفط، وهو ما يتطلب إنشاء خط أنابيب بطول 1443 كم، ووقَّعا نحو 11 مذكرة تفاهُم واتفاقيات تعاون في مجال الزراعة والري والسدود واختتمت المباحثات الإيرانية السودانية في أيار/ مايو 2012 بتوقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية بقيمة 400 مليون دولار، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات في مجالات الزراعة والصناعة. لكن مع تحوُّل دول المنطقة لفتح أبوابها لاستثمارات من دول أقوى تأثيراً من الناحية الاقتصادية، ومن بينها روسيا والصين ودول الخليج وتركيا، ظل حجم التجارة الإجمالي لإيران مع البلدان الإفريقية

منفـردة متواضعـاً، وبلـغ ذروتـه مـا يقـرب مـن 100 مليـون دولار سـنوياً مـع دول معينـة مثـل كينيـا وجنـوب إفريقيـا. ومـن ناحيـة أخـرى، تعمـل إيـران عـلى توظيـف دبلوماسـية النفـط لكسـب ودّ دول المنطقـة. وتجسـد كينيـا نموذجـاً لمحاولـة إيـران اسـتمالة بعـض الـدول الأقـل ميـلاً للتحالـف مـع إيـران، ووقعـت معهـا صفقـة لبيعهـا أربعـة ملايـين برميـل مـن النفـط الخـام سـنوياً. وفي أيلـول/ سـبتمبر 2008 تـم عقـد صفقـة نفطيـة تقـوم عـلى منـح إيـران الحـق في الإشراف عـلى تطويـر وصيانـة شركـة تكريـر النفـط الإريتريـة المعروفـة باسـم «مصفـاة عصب»كـما أبرمـت إيـران مذكـرة تفاهُـم مـع الهيئـة الحكوميـة الدوليـة للتنميـة (إيغـاد)، لتعزيـز تدابـير مكافحـة القرصنـة والإرهـاب التـي تعـزز التجـارة وتنفيـذ المشـاريع الزراعيـة والتقنيـة والهندسـية في تشريـن الأول/ أكتوبـر 2020

3. الأدوات العسكرية، المبادرات البحرية والملاحية الإيرانية:[27]

كان اسـتخدام الموانـئ الإريتريـة مـن قِبـل البحريـة الإيرانيـة مـن الأصـول الإسـتراتيجية البـارزة لإيـران؛ لأنهـا وفـرت لهـا موطـئ قـدم في البحـر الأحمـر وخليـج عـدن، خاصـة بعـد موافقـة إريتريـا عـلى السـماح لإيـران ببنـاء قاعـدة بحريـة تطـل عـلى بـاب المنـدب في ميناء عصـب عـام 2008، والتـي تصفهـا بعـض التقديـرات بأنهـا قاعـدة لأنشـطة إيـران العسـكرية في دعـم الحوثيـين في اليمـن وشرق إفريقيـا. ومـن أجـل مكافحـة ظاهـرة القرصنـة، أعلنـت إيـران في عـام 2011 عـن خطـط للانتشـار في المحيـط الأطلسـي بعـد اسـتيلاء قراصنـة صوماليـين عـلى سـفينة إيرانيـة، ورافـق الأسـطول البحـري الإيـراني 2900 سـفينة، خـاض مـن خلالـه 180 مواجهـة مسـلحة مـع القراصنـة، وقدمـت مسـاعدات عسـكرية لخمـس وعشريـن سـفينة أجنبيـة. وكان الاهتـمام الإيـراني في إظهـار القـدرة عـلى تحـدي الشـحن البحـري في البحـر الأحمـر واضحـاً في عـام 2016، عندمـا تـم إطـلاق مسـامير عـلى السـفن الحربيـة الأمريكيـة والتحالفيـة مـن قِبـل جماعـة الحوثيـين في اليمـن . وفي تشريـن الثـاني/ نوفمـبر 2016، أرسـلت إيـران أسـطولاً بحريـاً مكونـاً مـن مدمـرة «ألفانـد» وسـفينة «بوشـهر» اللوجسـتية إلى منطقـة القـرن الإفريقـي والبحـر الأحمـر، وصرحـت أنهـا رافقـت 3800 سـفينة في خليـج عـدن، وكشـفت النقـاب عـن «المـدن تحـت الأرضيـة» البحريـة التابعـة للحـرس الثـوري الإيـراني. لـذا تُعَـدّ القاعـدة العسـكرية التركيـة «معسـكر توركسـوم» محاولـة لمواجهـة النفـوذ الإيـراني في المنطقـة وخاصـة الصومـال. وبحلـول عـام 2020، أعلنـت إيـران عـن «إسـتراتيجية الـذراع الطويلـة»، والتـي تهـدف إلى تعزيـز نفوذهـا البحـري في البحـر الأحمـر وبنـاء قدراتهـا العسـكرية والبحريـة للالتفـاف عـلى العقوبـات الغربيـة. وفي أوائـل عـام 2021، أجـرت طهـران محادثـات دوريـة مـع العواصـم الإفريقيـة لتسـهيل وصولهـا إلى موانـئ القـارة، ومنـع القـوى المعاديـة مـن تحديهـا في الممـر المـائي الإسـتراتيجي، مدعومـة جزئيـاً بجيـل جديـد مـن أسـاطيل إطـلاق الصواريـخ.[28] وترتبـط إيـران باتفاقيـات أمنيـة وعسـكرية مـع العديـد مـن دول المنطقـة مثـل السـودان، والتـي تضمنـت المسـاهمة في اسـتخدام الجيـش السـوداني للأسـلحة والذخائـر الإيرانيـة، وأن تقـوم إيـران بمنـح تخفيضـات تصـل إلى 50 % عـلى مبيعـات السـلاح الإيـراني للسـودان، وأقـام الحـرس الثـوري الإيـراني مصنعـاً لإنتـاج الأسـلحة في الخرطـوم يُعـرف باسـم مصنـع «جيـاد»، وقـد صاحبـه وصـول 169 خبـيراً إيرانيـاً للعمـل في إدارة قاعـدة الخرطـوم الجويـة لتجهيـز الطائـرات وتقديـم الخدمـات الفنيـة.[29] وفي شـباط/ فبرايـر 2024

أظهرت تقارير أن الجانب الإيراني كان يزود القوات المسلحة السودانية بعد استئناف العلاقات الثنائية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، بمسيّرات قتالية متقدمة من طراز «مهاجر 6» لاستخدامها ضد قوات الدعم السريع. فضلاً عن امتلاك السودان لطائرات شحن تابعة للحرس الثوري الإيراني، وتقديم التدريب العسكري للجنود السودانيين، بهدف الوصول إلى ميناء بورتسودان، وهو مرفق يوفر القدرة على استعراض القوة في البحر الأحمر. وبصرف النظر عن الرؤية الإسرائيلية حول عمق العلاقة «الإيرانية – السودانية»، وعن مزاعم تحوُّل هذه البوابة الإفريقية الإستراتيجية إلى مقر وممر للأسلحة التي تصل إلى قطاع غزة، فإن ما ينبغي تأكيده هو أن إسرائيل تعتبر السودان بلداً ذا أهمية خاصة بسبب ثرواته وموقعه الاستراتيجي على البحر الأحمر. لذا نجحت في نسج علاقات عسكرية وأمنية واقتصادية مع دولة جنوب السودان التي تحولت إلى ممر أساسي للإستراتيجية الإسرائيلية نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

كما إن الجهود الإيرانية الدبلوماسية لا تزال مقيدة بعوامل عديدة: أولها عدم امتلاك إيران للموارد التي تضاهي التأثير الاقتصادي والدبلوماسي والإنساني للقوى الكبرى في دول شرق إفريقيا. ثانيها تجارة الأسلحة السرية وعلاقتها المعقَّدة مع القوى المتشددة التي تعمل بالوكالة عنها. وثالثها الضغوط الخارجية الناجمة عن العقوبات، وعدم قدرتها على الوفاء بوعودها المتعلقة بالمشروعات المستقبلية.[30]

الخاتمة:

إن اختراق النُّظُم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الإفريقي بمفهومه الجيوسياسي من قِبل إيران، واستمرار المحفِّزات الداعمة لعدم الاستقرار في ظلّ زيادة النفوذ الإيراني والدعم المباشر وغير المباشر لجماعة الحوثيين، وما تعانيه دول المنطقة من أزمات سياسية وصراعات داخلية -وخاصة الصومال والسودان وإثيوبيا- يزيد من الأعباء على كاهل دول الإقليم في ظل تأثيراتها السلبية على التنمية والمقومات الاقتصادية.

كما أظهرت تهديدات الحوثيين وانقطاع الكابلات في البحر الأحمر نقاط الضعف في المجال البحري وأمنه، وهو ما يتطلب إعادة تقييم جهود الأمن البحري الإفريقي. ومن المتوقَّع أن تبقى المواجهات «المحدودة» بين تحالُف «حارس الازدهار» بقيادة الولايات المتحدة وجماعة الحوثيين مستمرة لفترة دون حسم؛ مما يُشكِّل تهديداً للملاحة البحرية في البحر الأحمر، ويزيد الطلب على حضور واشنطن الأمني والعسكري إقليمياً من ناحية، ويُمكِّن الحوثيين من إثبات الوجود على المسرح الإقليمي، ويُعظِّم أرصدتهم لدى الحليف الإقليمي؛ إيران والقُوى الشرقية روسيا والصين على نحو يشتت التركيز الأمريكي الأوروبي على الحرب الروسية الأوكرانية من ناحية أخرى.

النتائج:

عدم ترسيم الحدود البحرية يمهد لوقوع صراع مستقبلي محتمل على ثرواته.

- - يستمد البحر الأحمر أهميته من موقعة المتوسط الذي يربط خليج عدن والمحيط الهندي بالبحر المتوسط.

- أظهرت تهديدات الحوثيين وانقطاع الكابلات في البحر الأحمر نقاط الضعف في المجال

البحري وأمنه، وهو ما يتطلب إعادة تقييم جهود الأمن البحري الإفريقي.

- الجهود الإيرانية الدبلوماسية لا تزال مقيدة بعوامل عديدة: أولها عدم امتلاك إيران للموارد التي تضاهي التأثير الاقتصادي والدبلوماسي والإنساني للقوى الكبرى في دول شرق إفريقيا.
- استخدام الموانئ الإريترية من قِبل البحرية الإيرانية من الأصول الإستراتيجية البارزة لإيران؛ لأنها وفرت لها موطئ قدم في البحر الأحمر وخليج عدن.
- وتأتي أهمية البحر الأحمر بالنسبة لإيران مع نفوذها المتعاظم في المنطقة خاصة في أفريقيا، حيث تستفيد إيران من اتساع الخلاف بين العديد من قادة ما بعد الانقلابات في منطقة الساحل وشرق إفريقيا.

التوصيات :

- يحتاج البحر الأحمر الي ترسيم حدوده البحرية وتقيدها بعلامات بحرية لمنع وقوع إي صراع مستقبلي على ثرواته.
- يجب إعادة تقييم جهود الأمن البحري الإفريقي لمجابهة جهود الحوثيين وتهديداتهم في البحر الأحمر.
- ضرورة دراسة وتفسير الجهود الإيرانية الدبلوماسية ذات الطابع التدخلي في شؤون الدول الإفريقية.
- استخدام الموانئ البحرية يجب ان يكون ضمن إستراتيجية دول القرن الإفريقي والبحر الأحمر للحفاظ على الأمن في المنطقة
- لابد من تحقيق الإستقرار السياسي بين دول المنطقة حيث لاتستفيد إيران من اتساع الخلاف بين العديد من قادة تلك الدول.

الهوامش:

(1) لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد سعيد سالم)، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ص 238)

(2) روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، (ترجمة علاء أبو زيد، وعلاء الدين هلال)، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، ط1، 1993م)، ص49

(3) صفوت الديب ، نحو نظام إقليمي لأمن البحر الأحمر ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، 2019 ، العدد 216 ، ص 62

(4) صفوت الديب ، نحو نظام إقليمي لأمن البحر الأحمر ، المرجع السابق ، ص 62

(5) محمد زايد عبدالرحمن ، رسالة دكتوراة بعنوان الإستراتيجية المصرية المقترحة لتأمين البحر الأحمر في ظل الصراعات الإقليمية والدولية ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، القاهرة ، ص 13- 14

(6) محمد زايد عبدالرحمن ، رسالة دكتوراة بعنوان الإستراتيجية المصرية المقترحة لتأمين البحر الأحمر في ظل الصراعات الإقليمية والدولية ، المرجع السابق ، ص 13- 14

(7) جوزيف س. تاي الإبن، ترجمة أحمد الجمل، المنازعات الدولية، (القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، 1997م)، ص196

(8) جوزيف س، ناي الابن، المرجع السابق ، ص196

(9) سامي جاد عبدرحمن، ارهاب الدولة في إطار القانون الدولي العالمي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م)، ص182

(10) معمر فيصل حولي، الأمم المتحدة والتدخل الإنساني، (العربي للنشر والتوزيع، 2014م)، ص71

(11) محمد نصر مهنا، علوم سياسية – دراسة أصول النظريات (القاهرة: دار الفكر العربي، 1988م)، ص320-323

(12) حسن علي الساعوري، مشروع الشرق الأوسط الكبير في السياسة الدولية، (الخرطوم: بدون ناشر، 2005م)، ص57

(13) توفيق حصو وآخرون، قضايا ومشكلات دولية معاصرة، (الإمارات، جامعة الإمارات، 1988م)، ص246

(14) المصدر نفسه، ص246

(15) اسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص276

(16) نفس المصدر، ص244

(17) توفيق حصو، مرجع سبق ذكره، ص244

(18) فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية لإيران وأثرها على أمن الخليج العربي (1991 – 2012م)، (القاهرة: جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2012م)، ص24

(19) سميرة محمد العياطي، أهمية الموقع الاستراتيجي لإيران في العالم، www.swidg.com تاريخ الدخول: 19/5/2022م الساعة 11:55 ص

(20) متاح على الموقع الإلكتروني www.swidg.com بتاريخ 19/5/2022م، الساعة 1:15 مساء.

(21) سحر عبدالله حماد، أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على الأوضاع الإيرانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير، 2012م)، ص54

(22) لمياء مخلوفي، استراتيجية الحزام والطرق الصينية الجديدة، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، عدد ديسمبر 2017م، ص174

(23) بيتر وودوارد، «المنافسة الدولية في دول القرن الإفريقي»، في إجلال رأفت وآخرين، العرب والقرن الإفريقي، جدلية الجوار والانتماء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، الدوحة، ص 189-186.

(24) بيتر وودوارد، «المرجع السابق ، ص 189-186.

(25) نجلاء مرعي، «إيران... ومواجهة التدافع الدولي نحو إفريقيا»، مجلة الدراسات الإيرانية، ع 2، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، آذار/ مارس 2017، الرياض، ص -75 76.

(26) نجلاء مرعي، «إيران... ومواجهة التدافع الدولي نحو إفريقيا»، مجلة الدراسات الإيرانية، ع 2، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، آذار/ مارس 2017، الرياض، ص -75 76.

(27) نجلاء مرعي، «إيران. ، المرجع السابق ، ص -75 76.

(28) نجلاء مرعي، «إيران ، المرجع السابق ، ص -75 76.

(29) غزل أريحي، «بعد توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية.. الرئيس الإيراني يختتم جولته الإفريقية»، الجزيرة نت، 13 تموز/ يوليو 2023،

(30) غزل أريحي، «بعد توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية.، المرجع السابق .

المصادر والمراجع:

(1) لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد سعيد سالم)، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ص 238)

(2) روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، (ترجمة علاء أبو زيد، وعلاء الدين هلال)، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، ط1، 1993م)، ص49

(3) صفوت الديب، نحو نظام إقليمي لأمن البحر الأحمر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2019، العدد 21 محمد زايد عبدالرحمن، رسالة دكتوراة بعنوان الإستراتيجية المصرية المقترحة لتأمين البحر الأحمر في ظل الصراعات الإقليمية والدولية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة ، ص -13 14

(4) محمد زايد عبد الرحمن، رسالة دكتوراة بعنوان الإستراتيجية المصرية المقترحة لتأمين البحر الأحمر في ظل الصراعات الإقليمية والدولية، المرجع السابق، ص -13 14

(5) جوزيف. تاي الإبن، ترجمة أحمد الجمل، المنازعات الدولية، (القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، 1997م)، ص196

(6) سامي جاد عبدرحمن، ارهاب الدولة في إطار القانون الدولي العالمي، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م)، ص182

(7) معمر فيصل حولي، الأمم المتحدة والتدخل الإنساني، (العربي للنشر والتوزيع، 2014م)، ص71

(8) محمد نصر مهنا، علوم سياسية – دراسة أصول النظريات (القاهرة: دار الفكر العربي، 1988م)، ص323-320

(9) حسن علي الساعوري، مشروع الشرق الأوسط الكبير في السياسة الدولية، (الخرطوم: بدون ناشر، 2005م)، ص57

(10) توفيق حصو وآخرون، قضايا ومشكلات دولية معاصرة، (الإمارات، جامعة الإمارات، 1988م)، ص246

(11) فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية لإيران وأثرها على أمن الخليج العربي (1991 – 2012م)، (القاهرة: جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2012م)، ص24

(12) سميرة محمد العياطي، أهمية الموقع الاستراتيجي لإيران في العالم، www.swidg.com تاريخ سحر عبدالله حماد، أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على الأوضاع الإيرانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير، 2012م)، ص54

(13) لمياء مخلوفي، استراتيجية الحزام والطرق الصينية الجديدة، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، عدد ديسمبر 2017م، ص174الدخول: 19/5/2022م الساعة 11:55 ص

(14) بيتر وودوارد، «المنافسة الدولية في دول القرن الإفريقي»، في إجلال رأفت وآخرين، العرب والقرن الإفريقي، جدلية الجوار والانتماء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، الدوحة، ص 189-186.

(15) نجلاء مرعي، «إيران... ومواجهة التدافع الدولي نحو إفريقيا»، مجلة الدراسات الإيرانية، ع 2، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، آذار/ مارس 2017، الرياض، ص -75 76.

(16) غزل أريحي، «بعد توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية.. الرئيس الإيراني يختتم جولته الإفريقية»، الجزيرة نت، 13 تموز/ يوليو 2023م.